

Distr.
GENERAL

S/RES/1014 (1995)
15 September 1995

مجلس الأمن

القرار ١٠١٤ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٥٧٧
المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في ليبيا وبخاصة القرار ١٠٠١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (S/1995/781) عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا،

وإذ يرحب باتفاق أبوجا الذي وقعته مؤخرا الأطراف الليبرية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/742)، والذي يعدل ويكمل اتفاقي كوتونو وأكوسومبو (S/26272 و S/1994/1174) على النحو الذي وضعه بعد ذلك اتفاق أكرا (S/1995/7)،

وإذ يرحب بتنصيب مجلس دولة جديد وإعادة إقرار وقف شامل وفعال لإطلاق النار، وبدء فض اشتباك القوات، والاتفاق بشأن جدول زمني ومخطط جديدين لتنفيذ جميع أوجه الاتفاق،

وإذ يثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جهودها المستمرة من أجل إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ليبيا،

وإذ يثني على وجه الخصوص على جهود حكومتي نيجيريا وغانا، بوصفهما الحكومة المضيفة والحكومة التي اضطلعت برئاسة اجتماع أبوجا على التوالي، وأسهمت أسهما كبيرا في التوصل إلى اتفاق أبوجا فيما بين الأطراف الليبرية،

وإذ يلاحظ أن الأطراف الليبرية قد أحرزت بهذه التطورات الإيجابية تقدما كبيرا نحو حل النزاع بالوسائل السلمية،

وإذ يشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف الليبرية بشكل كامل باحترام وتنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها وخاصة فيما يتعلق بالإبقاء على وقف إطلاق النار وبنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والمصالحة الوطنية،

وإذ يشدد أيضا مرة أخرى على أن شعب ليبيريا يتحمل المسؤولية في النهاية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية،

وإذ يعرب عن تقديره للدول الأفريقية التي أسهمت ولا تزال تسهم بقوات في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يثني أيضا على الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة لدعم عملية السلام بما في ذلك تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لليبيريا،

وإذ يلاحظ أيضا أنه بتوقيع اتفاق أبوجا ستلزم موارد إضافية من القوات والمعدات والدعم بالسوقيات لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى يتمكن من الانتشار في جميع أنحاء البلد للإشراف على تنفيذ الأوجه المختلفة للاتفاق ولا سيما عملية نزع السلاح والتسريح،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٣ - يرحب بعزم الأمين العام على القيام فورا بزيادة عدد المراقبين العسكريين بمقدار ٤٢ مراقبا لرصد وقف إطلاق النار وفرض اشتباك القوات، ويرى أن تستند أي زيادة أخرى إلى التقدم المحرز في الواقع في تنفيذ اتفاق السلام،

٤ - يرحب أيضا بعزم الأمين العام القيام، قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بتقديم توصيات، لكي ينظر فيها المجلس، عن مفهوم العمليات الجديد للبعثة، والذي ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز العلاقة بين البعثة وفريق الرصد، وجوانب نزع السلاح والتسريح وبشأن الموارد التي ستحتاج إليها البعثة للاضطلاع بمهامها بكفاءة ويعرب عن عزمه استعراض توصيات الأمين العام والاستجابة لها بصورة عاجلة؛

٥ - يحث الدول الأعضاء على أن تقدم دعماً إضافياً إلى عملية السلام في ليبيريا عن طريق المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، ويدعو في هذا الخصوص الدول التي تعهدت بتقديم مساعدة إلى الوفاء بالتزاماتها؛

٦ - يحث أيضاً جميع الدول الأعضاء على توفير المساعدة المالية والسوقية وغيرها من أشكال المساعدة دعماً لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته، وخاصة فيما يتعلق بتجميع الفصائل الليبرية ونزع سلاحها؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل في هذا الصدد بذل جهوده الرامية إلى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء ويرحب بما ينتويه من القيام، بالتشاور مع رئيس فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لليبيريا في أسرع وقت ممكن لجمع الموارد التي يحتاجها الفريق وغيرها من الاحتياجات الحاسمة اللازمة للنهوض بعملية السلام في ليبيريا؛

٨ - يرحب كذلك بعزم الأمين العام على إيفاد بعثة إلى ليبيريا للتشاور مع الزعماء الليبريين وغيرهم من الأطراف المعنية بشأن الشروط التي ينطوي عليها تطور تنفيذ اتفاق أبوجا ويتطلع إلى تلقي تقريره عن نتائج البعثة وتوصياتها؛

٩ - يشجع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان الأفريقية، على النظر في توفير قوات لتوسيع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

١٠ - يؤكد أن استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبيريا بما في ذلك استمرار اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، يتوقف على استمرار التزام الأطراف الليبرية بتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١١ - يذكر جميع الدول بالتزاماتها بأن تمتثل بدقة للحظر المفروض على توريد جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) وعرض جميع حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة على اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥)؛

١٢ - يطلب من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن لمراقبي بعثة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين وفقاً للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من البعثة وفريق الرصد في إطار تنفيذ اتفاق كوتونو؛

١٣ - يطالب مرة أخرى بالاحترام التام من جانب جميع الفصائل في ليبيريا لمركز أفراد فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات والوكالات التي تقوم بإيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع

أرجاء ليبيا، ويطالب كذلك أن تيسر تلك الفصائل عمليات إيصال المساعدة هذه وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية؛

١٤ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بما فيها البلدان المجاورة، والمنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، إلى اللاجئين الليبيين ويطلب إليها زيادة الجهود التي تبذلها بالفعل لمعالجة عودة اللاجئين الطوعية والعاجلة إلى بلدهم وغير ذلك من جوانب المساعدة الإنسانية؛

١٥ - يشجع منظمة الوحدة الإفريقية على مواصلة تعاونها المتعلق ببناء السلام بعد انتهاء النزاع مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تشجيع قضية السلام في ليبيا؛

١٦ - يعرب عن تقديره للأمين العام وممثلته الخاص وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا لما يبذلونه من جهود لا تكل من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في ليبيا؛

١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

- - - - -